20-03-2022

العدد: 3535

مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

التقرير اليومي

الخاص بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية

Daily report on the situation of palestine refugees in Syria

رسالة مفتوحة من الفلسطينيين في الشمال السوري إلى قياداتهم

- الأونروا.. 438 ألف لاجئاً فلسطينياً في سوريا
- سوريا تُلغى تقييدات فرضتها على حركة الدخول والخروج إليها بسبب كورونا
- السويد.. الحكومة تقدم اقتراحاتها المشددة للبرلمان حول الرعاية الإلزامية للأطفال

آخر التطورات

وجه أبناء مخيمات اليرموك ودرعا وحندرات وخان الشيح النازحون إلى الشمال السوري، رسالة مفتوحة إلى منظمة التحرير والفصائل والسفارة الفلسطينية وفصائل العمل الوطني، والأونروا طالبوا فيها تلك الجهات تحمل مسؤولياتهم اتجاههم، والعمل على التدخل من أجل انقاذهم من مأساتهم التي يعيشونها في مخيمات الشمال السوري، وإيجاد حل جذري ونهائي لمعاناتهم، وتأمين سبل العيش الكريم لهم.

وشدد المهجرون الفلسطينيون في رسالتهم على أن أوضاعهم المعيشية والاقتصادية توصف بالكارثية، بسبب غياب متطلبات المعيشية، وانتشار البطالة في صفوفهم وقلة الدخل وانعدامه في بعض الأحيان، وشح المساعدات الإغاثية. مما أرخى ذلك بظلاله الثقيلة عليهم وجعلهم في مهب مصير مجهول ومستقبل غامض، مبدين استغرابهم من تجاهلهم وتهميشهم من قبل المؤسسات والجهات الرسمية الفلسطينية والدولية المعنية باللاجئين الفلسطينيين السوريين وعلى رأسها وكالة "الأونروا".

وتشير احصائيات غير رسمية إلى أن 1488 عائلة فلسطينية تقيم الآن في ثلاث مناطق رئيسية في الشمال وهي منطقة إدلب وريفها ومنطقة عفرين (غصن الزيتون) وريف حلب الشمالي (درع الفرات).

في سياق مختلف أعلنت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا"، في تقريرها الذي أصدرته تحت عنوان "النداء الطارئ لسنة 2022 بشأن

أزمة سوريا الإقليمية"، ووفقاً لقاعدة بياناتها، أن عدد اللاجئين الفلسطينيين المقيمين حالياً في سوريا يقدر بـ (438) ألف لاجئاً حتى نهاية عام 2021.

كما أوضحت وكالة الغوث في تقريرها أن 420 ألف لاجئ فلسطيني في سورية بحاجة إلى مساعدات نقدية وغذائية، وذلك بسبب أوضاعهم المعيشية وظروفهم الاقتصادية المتدهورة ونقص فرص العمل وانتشار البطالة في صفوفهم.

كما أشارت الوكالة الأممية في ذات التقرير إلى أن أكثر من 90 بالمئة من لاجئي فلسطين في سوريا يعيشون تحت خط الفقر، في حين يعيش ما يقارب 82٪ منهم بأقل من 1,9 دولار أمريكي في اليوم .

في السياق وصلت معدلات الفقر في صفوف اللاجئين الفلسطينيين في سورية إلى مستويات غير مسبوقة، وتعاظمت أزماتهم الاقتصادية جراء عدم قدرتهم على تأمين أبسط مقوّمات استمرارهم في الحياة، وفقدانهم لمصادر رزقهم، وانخفاض معدلات الدخل، وارتفاع معدلات الإنفاق على الغذاء بسبب استنزاف قيمة الليرة السورية وقدرتها الشرائية، وارتفاع معدلات التضخم التي وصلت حدودها القصوى، إضافة إلى انتشار جائحة كورونا، وغلاء الدواء وفقدانه، وخلو الأسواق من السلع الحياتية الرئيسية.

من جهة أخرى أصدرت وزارة الداخلية السورية، يوم الخميس 17/ أذار/ مارس الجاري، تعميماً يقضي بإلغاء كل التعليمات المتعلقة بتقييد حركة دخول وخروج العرب والأجانب والسوريين والتي صدرت ضمن الإجراءات المرتبطة بالتصدي لكورونا.

وتضمن التعميم، وفق بيان وزارة الداخلية، إعادة العمل بالضوابط المتعلقة بحركة القدوم والمغادرة عبر معابر الهجرة والجوازات الحدودية وفق القوانين والأنظمة النافذة حسبما كان معمولاً به سابقا قبل اتخاذ الإجراءات المتعلقة بجائحة كورونا.

وشدد التعميم على ضرورة التقيد التام بالشروط الصحية المتخذة من وزارة الصحة السورية وإبراز تحليل (PCR) لم يمض عليه 96 ساعة أو شهادة لقاح معتمدة.

وكانت الداخلية السورية أصدرت تعميما في 19 أذار/ مارس عام 2020 بمنع دخول العرب والأجانب القادمين من عدة دول إلى البلاد في إطار الإجراءات الاحترازية للتصدي لفيروس كورونا.

بالانتقال إلى السويد قدمت الحكومة يوم الاثنين 17 أذار/ الجاري للبرلمان اقتراحاتها حول التعديلات التشريعية والقانونية المتعلقة بالرعاية الإلزامية للأطفال من قبل دائرة الخدمات الاجتماعية (السوسيال).

احتوت الاقتراحات تعديلات على قانون الرعاية الإلزامية للأطفال واليافعينLVU ، ضمن ما يسمى تعديلات "القلب الصغير"lilla hjärtat ، نسبة إلى الطفلة إزميرالدا التي توفيت بعد إعادتها إلى أهلها الأصليين.

بدورها اعتبرت وزيرة الشؤون الاجتماعية لينا هالينغرين أن التعديلات الخمسة الجديدة التي اقترحتها الحكومة تضمن تحسن ظروف الأسرة الأصلية قبل إعادة الطفل إليها، وتعزّز من مصالح الطفل، وتضمن أمنه وسلامته .

وتنص التعديلات الخمس المقترحة من الحكومة، والتي من المقرر أن تدخل حيز التنفيذ مع مطالع شهر تموز/يوليو المقبل في حال موافقة البرلمان عليها على الرعاية الإلزامية يجب ألا تنتهي قبل التأكد من تغير الظروف التي دفعت السوسيال إلى سحب الطفل بشكل دائم وجذري.

أما في حال اتخاذ قرار بإعادة الطفل إلى عائلته الأصلية، فستكون اللجنة الاجتماعية في البلدية ملزمة بمتابعة حالة الطفل لمدة ستة أشهر، فيما إذا تم وضع الطفل في منزل الأسرة الحاضنة نفسها لمدة عامين، تنظر لجنة الرعاية الاجتماعية في مسألة نقل حضانة الطفل إليها.

كما تنص التعديلات على إتاحة الحق للجنة الرعاية الاجتماعية الطلب من الوالدين إجراء اختبار تعاطي مخدرات قبل إعادة الطفل إليهما، في حين يجب أن تنظر لجنة الرعاية الاجتماعية دائماً فيما إذا كانت هناك أسباب لتقديم طلب حظر إعادة الطفل إلى عائلته الأصلية.

يذكر أن مسألة الرعاية الإلزامية للأطفال أثارت جدلاً واسعاً في السويد وخارجها خلال الآونة الأخيرة.